هوامش

تخوض الحكومة المؤقتة غير المعترف بها في شرق ليبيا، حملة قوية ضد «مكافحة السحرة والمشعوذين»، دقت جرس الإنذار عند الحريصين على إحقاق تحوّل ديمقراطي وثقافي في ليبيا

آثارت فتوى «قتل السحرة» جدلا واسعا في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

محاربة الشعوذة

آخر حروب الحكومة المؤقتة في ليبيا

محمد علي

باختصار

تستمر الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الموازية بعمليات المداهمة والقبض على «الدجالين» من جنسيات أجنبية

■■■

قدم رئيس الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، عمر الحداد، مشروع قانون بشأن «حد الساحر» إلى مجلس الوزراء لإباحة قتل السحَرة

■■■

أثار ظهور شيوخ محسوبين على التيار المدخلي إلى جوار ضباط الأمن، أثناء إجراء التحقيقات و«إعدام» التعويذات، جدلاً واسعاً

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة حملة عنيفة لـ«مكافحة السحرة والمشعوذين»، حتى صارت الظاهرة ثيمة بارزة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لدرجة تكاد تطغى فيها على أزمة انقطاع الكهرباء وتفشّي وباء فيروس كورونا. منذ الشهر الماضي، تنتشر أخبار وفيديوهات لبعض ضباط «وحدة مكافحة السحر والشعوذة» ضمن أجهزة مكافحة الجريمة التابعة للحكومة المؤقتة في شرق البلاد، برئاسة عبدالله الثني، ليصبح الحديث مكرراً عن مداهمات «المشعوذين» والقبض عليهم. لكن النقاش بلغ ذروته في الأيام الأخيرة مع إصدار «اللجنة العليا للإفتاء» التابعة لحكومة الثني، عبر صفحتها على «فيسبوك»، فتوى تحت عنوان «حد الساحر وعقوبة من يتعامل معه أو يدافع عنه». وتبيح هذه الفتوى قتل «السحرة» من خلال ضربهم بالسيف، وردع كل من يتعامل معهم أو يدافع عنهم بـ«أشد العقوبات». وقد أثارت الفتوى جدلاً واسعاً، بسبب الدعوات المصاحبة للقتل من دون محاكمة، وهو ما دفع وزير الداخلية بالحكومة المؤقتة، إبراهيم بوشناف، إلى إصدار بيان أكد فيه على ضرورة الالتزام بمعاملة المتّهمين «وفقاً للقانون» إلى أن «يتدخل المشرّع لتأطير الفتوى المنسوبة إلى اللجنة العليا للإفتاء».

ومع هذا، تستمر الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الموازية بعمليات المداهمة والقبض على «الدجالين» من جنسيات أجنبية، بشكل خاص، إلى جوار تنظيف المقابر، و«فك السحر» من خلال حرقه بالنار. الحملة التي تنتشر في المنطقة الشرقية، تزامنت مع إنشاء عدة مجموعات عبر «فيسبوك»، تحت اسم «وحدة مكافحة السحر والشعوذة» مقترنة بأسماء بعض المدن والقرى على طول الساحل الشرقي، تعرض آخر أخبار مداهمات «السحرة والمشعوذين» وما وجد في حوزتهم. بالتزامن مع ذلك، تبيّن وجود حملة شبيهة غربي البلاد، مع إدراج القوى الأمنية التابعة لحكومة «الوفاق»، برئاسة فائز السراج، «ممارسة السحر» كتهمة إلى جوار أعمال الخطف والسرقة والتهريب لعصابة من جنسيات مختلفة. هكذا ألقت القوى الأمنية هناك القبض على هؤلاء في منطقة القره بوللي (50 كيلومتراً شرقي العاصمة طرابلس)، الجمعة الماضية. بالإضافة إلى تداول بعض الأخبار المشابهة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في المنطقة الغربية، لكن بدون التأكد من صحتها.

محاولة تقنين قتل السحَرة

بدأت الحملة، بشكل جدي، بعد مراسلة مكتب الأوقاف والشؤون الإسلامية في طبرق، لمدير مديرية الأمن في المدينة من أجل التعاون في محاربة ظاهرة «السحر والشعوذة والكهانة»، منتصف الشهر الماضي، وهو ما تحقق بعد ذلك بأيام قليلة، قبل أن تحذو جميع الأجهزة الأمنية في مدن وقرى الشرق الليبي حذو مدينة طبرق، التي نالت الثناء على دورها في «ضبط كبائر الإثم من أعمال الشعوذة والأسحار والعرافة»، من قبل ديوان المحاسبة الموازي، الكائن بمدينة البيضاء. وتداركاً للأزمة القانونية، التي سببتها فتوى «اللجنة العليا للإفتاء»، قدم رئيس الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، عمر الحداد، مشروع قانون بشأن «حد الساحر» إلى مجلس الوزراء من أجل إحالته إلى مجلس النواب؛ ينصّ على معاقبة الساحر بالقتل، وتغريم كل من أتى ساحراً بغرامة لا تقل عن ألف دينار، ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار.

«تكمن الصعوبة أمام المُشرّع في تحديد ماهية هذا الفعل المراد تجريمه بشكل دقيق وواضح لا يحتمل اللّبْس أو التأويل، لأن فعل السحر أمر لا يمكن إدراكه وضبطه في شكل مادي ظاهر»، يقول المحامي عصام الماوي في حديثه إلى «العربي الجديد»، ويستطرد: «تحديد عناصر السلوك الإجرامي بدقة هي أولوية عند المُشرّع عندما يتناول تجريم أي فعل، وإن اجتهاد هيئة الأوقاف في تعريف السحر والساحر كما جاء في مشروع القانون، لا يزال بعيداً عن تقديم صورة مادية يمكن الركون إليها كمعيار في تحديد ووصف تلك الأفعال، وأمام خطورة العقوبة المقررة (الإعدام) فإننا ننصح المُشرّع الليبي بالتريث وأن يستمع لرأي أهل الاختصاص من أساتذة القانون ورجال القضاء». مع هذا، لا تبدو هناك فرصة لتشريع مثل هذا القانون، خصوصاً في ظل انقسام السلطة التشريعية إلى مجلسَي نواب؛ في طبرق برئاسة عقيلة صالح، وفي طرابلس برئاسة حمودة سيالة.

جدل وانتقادات

وأثار ظهور شيوخ محسوبين على التيار المدخلي إلى جوار ضباط الأمن، أثناء إجراء التحقيقات وإعدام التعويذات والأجسام الغريبة، جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي. وبينما يؤيد البعض الحملة ومشروع القانون باعتباره «ضرورة ملحة لحماية المجتمع»، وصف البعض الآخر مشروع القانون بأنه يمثل «أفكار داعش وسلوكياته». ولا يزال الجدل قائماً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيد ومعارض لاستمرارية الحملة. «يبدو التيار المدخلي وكأنه يبحث عن دور أكبر في القطاع الأمني، خصوصاً بعد توقف الحرب، من خلال ادعائه بمحاربة السحر والشعوذة، بدلاً من التركيز على القضايا الأكثر أهمية مثل التهريب وتجارة المخدرات وباقي الممارسات الإجرامية الأخرى»، يقول الباحث والأكاديمي بشير الزواوي في حديثه إلى «العربي الجديد»، ويضيف: «وقد يكون أحد أهداف الحملة أيضاً ضرب التيار الصوفي، واستهداف النشطاء والحقوقيين والتيارات المناوئة للمداخلة في المنطقة الشرقية، في ظلّ سعيهم إلى زيادة تأثيرهم في المشهدين الأمني والديني».

حملات مشابهة في تونس ومصر

لا يقتصر الأمر على ليبيا فقط؛ تونس المجاورة شهدت في الأيام الأخيرة حملات تنظيف المقابر من أعمال السحر والشعوذة، أطلقها رواد مواقع التواصل الاجتماعي. وشهدت الجزائر والمغرب حملات مشابهة، وإن بشكل أقل، بالإضافة إلى مصر حيث تداولت الأخبار وجود مئات «الأعمال» في المقابر. «السحر والشعوذة منتشران في مصر منذ سنوات طويلة، لكن خلال السنوات الأخيرة، لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في زيادة وعي الناس، مع هذا، نفس المواقع يستخدمها المشعوذون لجلب الزبائن، مثل صفحات رد المطلّقة وحل الأزمات وتفسير الأحلام وما إلى ذلك»، تقول الصحافية المصرية إيمان عوف، وتضيف: «مقابل ذلك، دائماً ما تركز وسائل الإعلام الحكومية على نشر أخبار متعلقة بوجود سحر في المقابر وتنشيط حملات ضد السحرة والمشعوذين مع تدني الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلهي الناس عن صلب الأزمات الحقيقية». وتستأنف عوف حديثها إلى «العربي الجديد» بالقول: «هذا الأسلوب برز من جديد خلال الشهور الأخيرة، بسبب غضب الناس من إزالة المباني المخالفة وأزمة سد النهضة وقضايا التحرش الجنسي والعنف ضد النساء وفشل الحكومة في احتواء وباء فيروس كورونا، وهو بشكل ما إلهاء الناس عن المشاكل الفعلية، وفي نفس الوقت ايهامهم بأن الحسد هو سبب فقرهم أو تفسير تعاستهم بسبب عمل سحري معمول لهم».

وأخيراً

رواية عن بليغ حمدي

معن البياري

أما وأننا نعيش في زمنٍ عبر فيه بليغ حمدي، فهذا من لطائف الخالق علينا، نحن عباده، فحقّ الشكر لنعمائه، ثم الشكر لبليغ نفسِه، لأنه ساهم، بقدرٍ ثمينٍ، في أن يكون الابتهاج بالغناء متعةً عن حق، وانشراحاً للنفس، وانبساطا للروح. وهذا من بين كثير صنعه هذا العبقري، وهذه صفة له خلعت عليه عن حق، في سنواتٍ قليلة، فقد توفي في 1993 عن 62 عاما (ذكراه غدا 12 سبتمبر/ أيلول). أمضى سنواتٍ أخيرة منها في مرض صعب، بعد محنةٍ شديدة، اضطرّته إلى الإقامة في اليونان ثم باريس، بعد أن نالت من شخصِه ومزاجِه. كتبوا أن نحو ثلاثة آلاف لحنٍ أنجزها ملك الموسيقى، وهذا وصفٌ آخر له، محقٌّ أيضا. وإذا ما أجرى واحدُنا بينه وبين نفسه مسحا لأغنياتٍ يحبّها، يردّدها، يأنس لها، يستطيب سماعها، من أم كلثوم وعبد الحليم ووردة ونجاة وشادية وصباح وعفاف راضي (وغيرهم)، سيجد كثيرا منها من ألحان بليغ حمدي. وليس في هذا القول انتقاص مما أعطاه سابقوه محمد عبد الوهاب ورياض السنباطي وسيد مكاوي، للغناء العربي، وإنما لأن ألحان «بلبل» (لقب كان يُنادى به من أصحابه) تخففت من المهابة والأناقة العلية التي اتصفت بها ألحانهم. اختلفت عن «شغلهم» (على ما بينهم من تباينات) ألحان محمد الموجي وكمال الطويل (مثلا)، وبليغ أقل منهما سنا وإنْ جايلهما، غير أن غزارة إنتاج صاحبنا، والمساحات الشعبية الأكثر حضورا عنده، وغير هذه وتلك، جعلتا ألحانه أكثر تنوّعا، وأثرى، وأوسع جمهورا، لما فيها من بساطة. ولعل هذا ما جعل عبد الوهاب يرى بليغ ملحنا موهوبا و«تجاريا» (رفض طلب بليغ الزواج من ابنته). يظلمون بليغ حمدي الذي غنّت له أم كلثوم، وهو في الرابعة والعشرين، عندما تحتاج تسميةُ شارعٍ باسمه لحملةٍ تنشط من أجل ذلك حاليا. وكانت وزارة المالية المصرية، قبل سنوات، قد أعلنت أنها ستطبع عملةً تذكاريه باسمه، ثم لم تفعل. لم يتكرّم بما كان يلزم أن يُكرّم به ملحن «فات الميعاد» و«ألف ليلة وليلة» (أم كلثوم)، و«العيون السود» و«وحشتوني» (وردة)، و«مدّاح القمر» و«زي الهوا» (عبد الحليم)، و«قولوا لعين الشمس» و«يا حبيبتي يا مصر» (شادية)، و«الطير المسافر» و«في وسط الطريق» (نجاة)، و«زي العسل» و«عاشقة وغلبانة» (صباح)، و«يا بهية خبّريني» (محمد العزبي). وهنا، يجوز القول إن تكريما بادر إليه المصري، طلال فيصل (1985)، لصاحب هذه اللطائف، لمّا خصّه بروايةٍ جاءت على سيرته، وسمّاها «بليغ» (دار الشروق، القاهرة، 2017). ومن مدخل الذائقة، لا من باب النقد واستحقاقاته، أحسب أنها روايةٌ حسنة، فيها بعض الذكاء، وشائقةٌ إلى حد طيب، غير أنه كان في وسع كاتبها أن يصنعها أفضل وأمتن. وفي كل الأحوال، اجتهد الكاتب، وهو يختبر قدرته على كتابة روايةٍ تفيد من السيرة الشخصية، وهذه تحتاج بحثا وتقصّيا، وقبل هذين وبعدهما تحتاجُ أن تتحرّر من غواية التوثيق والتأريخ، بأن يتقاطع فيها المتخيّل بالحقيقي. وقد نجح طلال فيصل في مواضع في الأمريْن في روايته التي كان بليغ واحدا من شخصياتها المركزية الثلاث، غير أن أنفاسَه وأسماء أغنياته طافت في أكثر صفحات السرد الذي تتناوب فيه ثلاث حكايات، إحداها عن الكاتب نفسه باسمه الصريح، وتتوزّع الوقائع، غالبا، بين القاهرة وباريس، وتراوغ لعبة الحكي في الانتقالات الزمنية، من لحظات ثورة 11 يناير وما بعدها إلى أزمنة بليغ حمدي منذ ولد في شبرا مرورا بدراسته الجامعية الحقوق من دون أن يتخرّج، وتلحينه وأدائه تواشيح مع الشيخ سيد النقشبندي، بطلب من أنور السادات، وسقوط المغربية سميرة مليان من شرفة شقته، وما لحقه من أذى كثير بعدها. وفي القلب بين هذا كله، تعرّف أم كلثوم به، وحبّ وردة الجزائرية له وزواجهما (بعد زواج أول قصير له وزواج أول لها)، وافتراقهما بعد جدالٍ بينهما في أبوظبي، وكتابته هناك أغنية «الحب اللي كان» والتي أدّتها بألحانه ميادة الحناوي. ثم بقاؤهما، وردة وبليغ، على تواصلٍ وصداقة وود، بل ومساعدتها له في محنته، وأدائها أغنية «بودّعك»، والتي كانت بعض مقاطعها مرسلةً من بليغ مع قسيمة الطلاق (!). وبذلك كله، يجوز حسبان عمل طلال فيصل هذا رواية حب، بخيوط حكاياتها الثلاث، وحكاية بليغ ليس كما أي حكاية، من قبل ومن بعد.

.. إنما هي، السطور أعلاه، من أجل دعوة إلى قراءة روايةٍ عن بليغ حمدي، ومن أجل بقاء هذا الاسم في الوجدان والحشايا، فالغناء العربي بعده ليس كما قبله، مع كل الاحترام لأصحاب الفخامة، عبد الوهاب والسنباطي والموجي ومكاوي والطويل و...

> دعوة إلى قراءة رواية عن بليغ حمدي، ومنْ أجل بقاء هذا الاسم في الوجدان والحشايا

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالا**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**